

## في مسألة التحقيق في وفاة السيد طارق صبري محمود

البيان العام للمفتش، السير جورج نيومان

26 آذار 2019

1. يقدم هذا البيان دليلاً موجزاً ليرفق بمنشور تقريره حول وفاة طارق صبري محمود.
2. يسجل التقرير نتائج تحقيق مطول ويختتم القضية السابعة التي أحالها إليّ وزير الدفاع. يتعلق الأمر بمقتل مدني في العراق في 11 نيسان من عام 2003. و كما هو الحال مع التقارير السابقة، تم نشر التقرير تحت اسمي وتحت عنوان عام هو: "تحقيقات الوفيات في العراق". تم اعتماد هذا العنوان كمرجع عام مناسب للعملية القانونية التي تحكم هذه التحقيقات.
3. يُعد تقرير محمود جديراً بالملاحظة لأنه يتضمن أول تحقيق في وفاة أسير حرب وقع في المرحلة القتالية من الحرب في نيسان من عام 2003.
4. إن الوضع والالتزامات القانونية التي تقع على الدول تجاه أسرى الحرب بموجب القانون الدولي لها تاريخ معترف به جيداً ومتطور عبر التاريخ. يمكن للأخطاء التي تقع هنا أن تؤدي إلى نشوء حساسية خاصة.
5. يجب تحديد أسير الحرب بصورة فعالة لتمكين الإبلاغ الرسمي عن وفاته إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإحالة الوفاة بعد ذلك إلى عائلة المتوفى. لم تقنعني العملية التي تم اتباعها لتحديد هوية المتوفى، وفقاً لأي معيار إثبات مقبول، بأنه قد تم التعرف عليه بدقة. ولم أتمكن من الاقتناع من خلال تحقيقاتي الخاصة التي سعت من خلالها للتأكد من هويته.
6. حدثت وفاته في سياق مهمة متخصصة قامت بها قوات التحالف (البريطانية والأسترالية والأمريكية) لنقل 63 أسير حرب تم أسرهم في الصحراء وراء خطوط العدو من قبل القوات المسلحة الأسترالية العاملة مع عضو واحد مشارك من القوات المسلحة الأمريكية. كان من المفترض أن يتم نقلهم بواسطة القوات البريطانية، باستخدام طائرات هليكوبتر بريطانية، إلى منشأة احتجاز تسيطر عليها الولايات المتحدة في الصحراء وراء خطوط العدو.
7. لم تكن وفاة أسير الحرب موضع تساؤل أبداً. كان الإبلاغ عن حدوث الوفاة يفنقر إلى الدقة، ما ترك المجال مفتوحاً لافتراض بأنه لم يمض على مروحية الشينوك ولكن بعد أن تم تسليمه إلى الجيش الأمريكي. هذا النقص في الوضوح لا ينبغي أن يشكل أي فرق بالنسبة للقيادة العسكرية العليا في المملكة المتحدة لأنه على أي حال كان من الواضح أنه كان "فاقد الوعي" عند تسليمه إلى القوات الأمريكية، وكان ينبغي أن يكون واضحاً بعد ذلك أنه كان على المقر الدائم المشترك التزام قانوني

بإصدار أمر لإجراء تحقيق فيما حدث أثناء رحلة النقل القصيرة في طائرة الهليكوبتر التابعة للمملكة المتحدة.

8. لو لم ترد مكالمة هاتفية مجهولة المصدر لشرطة سلاح الجو الملكي البريطاني ولصحيفة وطنية، بعد مرور حوالي تسعة أسابيع، تم فيها تقديم ادعاءات خطيرة بالعنف ضد أسرى الحرب، لما كان هناك أي تحقيق على الإطلاق. هذه الظروف أدت إلى إثارة الشبهات بوجود تستر من قبل تسلسل القيادة العليا.

9. إن الإخفاق في الأمر بإجراء تحقيق سريع قد أضر بشكل خطير على أي تحقيق في سبب الوفاة. في غياب تشريح للجثة أو فحص طبي لتسجيل أي إصابة كان قد تعرض لها لم يعد هناك دليل واضح ومتزامن على ما حدث للمتوفى. قمت بأخذ أدلة شفهية حول ما حدث أثناء الرحلة الجوية. لقد تم التأكيد على أنه نشأت الحاجة لاستخدام القوة لتثبيت ما يزيد عن أكثر من أسير حرب واحد جسدياً وذلك من أجل الحفاظ على سلامة الطائرة. ومع ذلك، لم أتمكن من إيجاد المسبب بخصوص فعل تقييد الحركة الذي تسبب في وفاة هذا الشخص أو فيما إذا كان السبب في الوفاة هو الارتطام بأرضية الطائرة أو الجمع بين السببين معاً.

10. لم يكن هناك مادة موضوعية موثوقة ومتاحة لتسليط الضوء على درجة القوة التي تم استخدامها. تم دفنه في غضون ساعات من قبل القوات المسلحة الأمريكية، التي لم تقم بإجراء فحص طبي مفصل له. كان من الممكن أن يتم استخراج جثته لو أصدر المقر الدائم المشترك أمراً بإجراء تحقيق قبل أن يصبح من غير العملي التفكير بذلك.

11. تلقيت روايات كاملة وصريحة من جميع من هم في القيادة العليا. كانت هناك ثغرات في السجلات الوثائقية واستخراج المعلومات من مستويات متعددة من القيادة من أجل البحث عن صناعات القرار المعنيين. أنا مقتنع بأن القرار بعدم إصدار أمر بإجراء تحقيق فوري أتى نتيجة لإعطاء مشورة قانونية خاطئة. لقد كانت المشورة خاطئة لأنها تقوم على أساس خاطيء وهو بما أنه توفي بعد نقله إلى الجيش الأمريكي، فإنه يتعين عليهم هم إجراء التحقيقات المطلوبة. بعد كل هذه السنوات، لم يكن من الواضح بسهولة معرفة من أين أتت هذه المشورة وتوصلت إلى خلاصة مفادها أنه لم يكن جزءاً من اختصاصي محاولة إجراء تحقيق إضافي لتحديد المصدر. لا شك في أنه يمكن القيام بذلك إذا كان من المعتقد بأنه أمر مناسب.

12. توصلت إلى خلاصة مفادها بأن الفشل من جانب القيادة العليا في المقر المشترك الدائم في أمر التحقيق المطلوب لم يحدث بسبب التستر المتعمد. ومع ذلك، كشفت الحقائق عن فشل مخيب للآمال في تطبيق التحليل المفصل الذي كان ينبغي أن تخضع له القضية.

السير جورج نيومان

المفتش